



مدى فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية في المصارف التجارية الليبية العاملة إدارتها

بالمنطقة الشرقية من ليبيا

أ.عادل رابح

طالب دكتوراه بأكاديمية الدراسات العليا - بنغازي، أستاذ مساعد بقسم

الإدارة، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي

ADELJADALLA@UOB.EDU.LY

تاريخ الاستلام: 2026/06/23 ؛ تاريخ القبول: 2026/08/25 ؛ تاريخ النشر: 2026/09/01

الكلمات المفتاحية:

المستخلص

الرقابة الداخلية، المصارف التجارية الليبية، المنطقة الشرقية، ليبيا.

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مستوى فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية في المصارف التجارية الليبية العاملة إدارتها بالمنطقة الشرقية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم جمع البيانات من خلال استبانة صُمم لهذا الغرض، وزُرع على المصارف التجارية الليبية التي تقع إدارتها العامة في المنطقة الشرقية من ليبيا، وتشمل: مصرف الوحدة، المصرف التجاري الوطني، مصرف المتوسط، مصرف التجارة والتنمية، ومصرف الاتحاد الوطني. تكون مجتمع الدراسة من (124) فرداً من المديرين ونائبيهم ورؤساء الأقسام والعاملين في إدارات المراجعة الداخلية، وإدارة المخاطر، وإدارة الامتثال، وإدارة المحاسبة. وقد تناولت الدراسة مجموعة من أبعاد أنظمة الرقابة الداخلية، متمثلة في: البيئة الرقابية، تقييم المخاطر، الأنشطة الرقابية، ونظم المعلومات والاتصالات. أظهرت النتائج أن مستوى فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية مرتفعة؛ كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تأثير هذه النظم تبعاً لمتغير الإدارة التي ينتمي إليها أفراد المجتمع؛ قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات، أبرزها تعزيز فاعلية واستقلالية إدارات المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر والامتثال داخل المصارف، وتطوير البنية التكنولوجية الداعمة لأنظمة الرقابة الداخلية، إلى جانب تعزيز برامج التدريب للعاملين، واعتماد أفضل الممارسات العالمية في مجال الرقابة الداخلية بما يساهم في تحسين الأداء المالي وتحقيق الاستدامة والميزة التنافسية للمصارف التجارية الليبية.

The Effectiveness of Internal Control Systems in Libyan Commercial Banks Operating in the Eastern Region of Libya

Adel Rabah

PhD Candidate at the Academy of Graduate Studies – Benghazi, and Assistant Professor, Department of Management, Faculty of Economics, University of Benghazi

Received :23/06/2026

Accepted: 25/08/2026

Published: 01/09/2026

Abstract

This study aims to assess the effectiveness of internal control systems in Libyan commercial banks operating in the eastern region of Libya. The study adopted a descriptive-analytical approach, and data were collected through a questionnaire specifically designed for this purpose and administered to Libyan commercial banks whose headquarters are located in the eastern region of Libya, namely: Wahda Bank, National Commercial Bank, Mediterranean Bank, Commerce and Development Bank, and National Union Bank. The study population consisted of 124 individuals, including managers, deputy managers, department heads, and employees working in the Internal Audit, Risk Management, Compliance, and accounting departments. The study examined several dimensions of internal control systems, namely the control environment, risk assessment, control activities, and information and communication systems. The findings revealed that the overall level of effectiveness of internal control systems was high. The results also indicated that there were no statistically significant differences in the effectiveness of these systems attributable to the department to which the respondents belonged. The study proposed several recommendations, most notably enhancing the effectiveness and independence of Internal Audit, Risk Management, and Compliance departments within banks; developing the technological infrastructure supporting internal control systems; strengthening employee training programs; and adopting international best practices in internal control. These measures would contribute to improving financial performance, achieving sustainability, and enhancing the competitive advantage of Libyan commercial banks.

Keywords

Internal Control, Libyan Commercial Banks, Eastern Region, Libya.



© The Author(s) 2026. This article is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License (CC BY-NC 4).

1. مقدمة

تُعد المصارف من المؤسسات الأساسية التي تمثل العمود الفقري للاقتصادات الوطنية، إذ تؤدي دورًا محوريًا في تجميع المدخرات وتشجيع الادخار، من خلال استقطاب الودائع وتوظيفها في مختلف الأنشطة الاقتصادية، وتوفير التمويل والائتمان اللازم للمشاريع الاستثمارية والأنشطة الإنتاجية، بما يسهم في دعم النمو الاقتصادي وتحفيز التنمية. كما تضطلع المصارف بدور مهم في إدارة النظام المالي والنقدي، حيث تسهم في تنفيذ السياسات النقدية وتنظيم عرض النقود بما يتماشى مع توجهات المصرف المركزي، إضافة إلى دورها الرقابي في ضمان استقرار النظام المصرفي والاقتصادي، من خلال التنبؤ بالمخاطر والحد من آثارها (هاني، 2023).

وفي هذا السياق، تبرز أهمية نظم المعلومات، وبالأخص نظم معلومات الرقابة الداخلية، كأحد المكونات الأساسية الداعمة لفعالية العمل المصرفي، نظرًا لما توفره من أدوات لضبط العمليات المالية والإدارية وتعزيز جودة المعلومات المالية. وتختلف متطلبات هذه النظم من مؤسسة مصرفية إلى أخرى تبعًا لطبيعة نشاطها وحجمها وبيئتها التشغيلية، إلا أن أهميتها تظل ثابتة باعتبارها عنصرًا جوهريًا في ضمان كفاءة الأداء واستقرار النظام المالي.

كما يُعد وجود نظام رقابي داخلي فعال ومتكامل ضرورة ملحة لضمان سلامة العمليات المصرفية، إذ يسهم في حماية الأصول، واكتشاف الأخطاء والانحرافات المالية والإدارية في الوقت المناسب، مما يعزز من قدرة المصارف على تحسين أدائها وتحقيق أهدافها الاستراتيجية. ويُنظر إلى أنظمة الرقابة الداخلية باعتبارها خط الدفاع الأول الذي يدعم استمرارية المصارف ويحد من المخاطر التشغيلية والمالية.

وفي ظل التطورات المتسارعة في البيئة المصرفية، وازدياد المتطلبات التنظيمية والتنافسية، تبرز الحاجة إلى تبني نظم معلومات رقابية داخلية متطورة وفعالة تساهم في تحسين الأداء المالي للمصارف التجارية على المدى الطويل. ومن هذا المنطلق، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل دور نظم المعلومات، وبشكل خاص نظم الرقابة الداخلية، في تطوير الأداء المالي للمصارف التجارية اللبينة التي تقع إدارتها العامة في مدينة بنغازي.

2. مشكلة الدراسة

يُعد القطاع المصرفي من أهم القطاعات الاقتصادية في أي مجتمع، نظرًا للدور الحيوي الذي يؤديه في دعم النشاط الاقتصادي، من خلال تجميع المدخرات المحلية وتوجيهها نحو تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى توفير بيئة ملائمة للاستثمار وتعزيز الاستقرار المالي (نوار، 2025). إلا أن الجهاز المصرفي الليبي يواجه العديد من التحديات والمعوقات التي تحد من قدرته على أداء دوره بالشكل المطلوب، ومن أبرزها

عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، إلى جانب بروز مشكلات مالية وضعف أنظمة الرقابة الداخلية في عدد من المؤسسات المصرفية، مما أدى إلى زيادة الاهتمام بتطوير نظم الرقابة الداخلية ونظم المعلومات الداعمة لها في منظمات الأعمال الحديثة.

وفي هذا الإطار، يُعد نظام الرقابة الداخلية أحد المكونات الأساسية التي تسهم في تعزيز كفاءة وفعالية الأداء المصرفي، حيث يهدف إلى الحد من الأخطاء والانحرافات المحتملة، وضمان موثوقية البيانات المالية، وتعزيز الثقة في المعلومات الصادرة عن المصارف، بما يعكس إيجاباً على جودة الأداء المالي (فروانة وعياد، 2022). وانطلاقاً من ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل دور نظم المعلومات، وبالأخص نظم معلومات الرقابة الداخلية، في تطوير الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية. ويمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي الآتي: ما مستوى فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية، المتمثلة في أبعادها المختلفة (البيئة الرقابية، تقييم المخاطر، الأنشطة الرقابية، المعلومات والاتصالات) في المصارف التجارية الليبية العاملة إدارتها في المنطقة الشرقية؟

ويتفرع عن هذا التساؤل مجموعة من الأسئلة الفرعية كما يلي:

1. ما مستوى فاعلية البيئة الرقابية في المصارف التجارية الليبية محل الدراسة ؟
2. ما مستوى تقييم المخاطر في المصارف التجارية الليبية محل الدراسة ؟
3. ما مستوى الأنشطة الرقابية في المصارف التجارية الليبية محل الدراسة ؟
4. ما مستوى نظم المعلومات في المصارف التجارية الليبية محل الدراسة ؟
5. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد المجتمع حول فاعلية أنظمة الرقابة في المصارف التجارية الليبية محل الدراسة تبعا لمتغير الإدارة التي ينتمون إليها؟

3. أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مستوى فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية بأبعادها المختلفة (البيئة الرقابية، تقييم المخاطر، الأنشطة الرقابية، المعلومات والاتصالات) في المصارف التجارية الليبية قيد الدراسة، وذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية:

1. تحديد مستوى فاعلية البيئة الرقابية في المصارف التجارية الليبية محل الدراسة .

2. الوقوف على مستوى تقييم المخاطر في المصارف التجارية الليبية محل الدراسة .
3. تبيان مستوى الأنشطة الرقابية في المصارف التجارية الليبية محل الدراسة .
4. التعرف مستوى نظم المعلومات في المصارف التجارية الليبية محل الدراسة.
5. التعرف عما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد المجتمع حول فاعلية أنظمة الرقابة في المصارف التجارية الليبية محل الدراسة تبعا لمتغير الإدارة التي ينتمون إليها.

4. أهمية الدراسة

تتبع أهمية هذه الدراسة من الدور المحوري الذي تؤديه نظم المعلومات، وبالأخص أنظمة الرقابة الداخلية، في دعم كفاءة العمل المصرفي وضمان سلامة العمليات المالية، إلى جانب تعزيز موثوقية ودقة المعلومات والتقارير المالية الصادرة عن المصارف.

كما تكتسب الدراسة أهميتها من كونها تسلط الضوء على فاعلية نظم الرقابة الداخلية في المصارف التجارية الليبية، من خلال تحسين كفاءة العمليات الداخلية، ورفع جودة المعلومات المالية، وتعزيز القدرة على اتخاذ القرار داخل المؤسسات المصرفية.

ومن الناحية التطبيقية، يمكن أن تسهم نتائج هذه الدراسة في مساعدة الإداريين والمختصين في المصارف على تقييم وتطوير نظم الرقابة الداخلية بما يتماشى مع المعايير والممارسات المصرفية الحديثة، وبما يعزز من كفاءة الأداء المالي واستدامته.

أما من الناحية العلمية، فإن هذه الدراسة تمثل إضافة إلى الأدبيات البحثية في مجال نظم الرقابة الداخلية والقطاع المصرفي، كما تشكل منطلقاً يمكن البناء عليه في دراسات مستقبلية تتناول موضوعات مشابهة في البيئة المصرفية الليبية أو البيئات المشابهة.

5. منهجية الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي وذلك من أجل إبراز الإطار النظري للرقابة الداخلية والأداء المالي للمصارف التجارية الليبية، أما الجانب التطبيقي تم استخدام المنهج التحليلي وذلك من أجل التعمق في هذه الدراسة من خلال جمع البيانات المتعلقة بالوضع الراهن للرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي.

6. فرضيات الدراسة

من خلال مشكلة الدراسة وتساؤلاتها يمكن صياغة فرضيات الدراسة على النحو الآتي:

الفرضية الرئيسية الأولى:

لا توجد فروق جوهرية لأنظمة الرقابة الداخلية بأبعادها المختلفة (البيئة الرقابية، تقييم المخاطر، الأنشطة الرقابية، المعلومات والاتصالات) في المصارف التجارية الليبية محل الدراسة.

الفرضيات الفرعية:

لا توجد فروق جوهرية لفاعلية البيئة الرقابية في المصارف التجارية الليبية محل الدراسة.

لا توجد فروق جوهرية لفاعلية تقييم المخاطر في المصارف التجارية الليبية محل الدراسة.

لا توجد فروق جوهرية لفاعلية الأنشطة الرقابية في المصارف التجارية الليبية محل الدراسة.

لا توجد فروق جوهرية لفاعلية المعلومات والاتصالات في المصارف التجارية الليبية محل الدراسة.

الفرضية الرئيسية الثانية:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد المجتمع حول فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية بأبعادها المختلفة في المصارف التجارية الليبية تعزى لمتغير الإدارة التي ينتمون إليها.

7. الإطار النظري للدراسة

أولاً: مفهوم أنظمة الرقابة الداخلية

شهد مفهوم نظام الرقابة الداخلية في الوحدات الاقتصادية تطوراً ملحوظاً، حيث يتماشى هذا التطور مع التوسع في المشروعات الاقتصادية وزيادة التركيز على أهمية هذه الأنظمة. يهدف هذا التطور إلى تعزيز الكفاءة والفعالية في الأداء المؤسسي، وضمان تحقيق الأهداف المرجوة من خلال وضع آليات رقابية تساهم في تحسين الأداء وتقليل المخاطر (حماد، 2024).

نظام الرقابة الداخلية "عبارة عن نظام شامل لكافة أنواع الرقابة بما تشمله من هيكل تنظيمي وأساليب وإجراءات مصممة بأسلوب منظم واقتصادي وفعال وكفاء وفقاً لأهداف الجهة من حيث الالتزام بسياسات الإدارة والتأكيد على دقة واكتمال السجلات المحاسبية وتقديم معلومات إدارية ومالية في التوقيت المناسب" (العامري وإبراهيم، 2024، ص 124).

عرف خاوي ومحاد (2019، ص 190) "نظام الرقابة الداخلية على انه نظام يغطي كافة جوانب التنظيم ونشاطات الداخلية، حيث يتم تصميمه من أجل معالجة الانحرافات والمخاطر التي تحول دون تحقيق الأهداف المخططة، فهي بمثابة وسيلة فعالة لتوفير المعلومات الملائمة والحماية اللازمة لأصول المصرف وتقييم أداء كافة المستويات الإدارية التابعة له".

كما عرفت فرحات (2024، ص 159) "نظام الرقابة الداخلية على أنها مجموعة من الإجراءات والخطوات المتسلسلة لإنجاز الأنشطة والإعمال التي توضع من قبل الإدارة العليا في الوحدة الاقتصادية والالتزام بالخطط المرسومة والالتزام بالقوانين واللوائح لضمان وكفاءة وفعالية العمليات التي تكفل تحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية".

تُعرّف الرقابة الداخلية في المصارف بأنها الخطة التنظيمية الشاملة التي تشمل الأسس والعناصر والأساليب والإجراءات الخاصة بالرقابة الداخلية. وتهدف هذه الرقابة إلى حماية الأموال وتنميتها من خلال توظيفها بطرق مشروعة، بالإضافة إلى تقييم المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية التي تُستخدم في اتخاذ القرارات. كما تسهم في ضمان التزام المؤسسة بالأسس والسياسات والفتاوى الشرعية، مع تحديد أوجه القصور والعمل على تذليل العقبات، بما يتيح للمصرف تحقيق أهدافه بأقصى درجة من الكفاءة (بن عمارة، 2019).

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن تعريف نظام الرقابة الداخلية بأنها نظام شامل من السياسات والإجراءات التي تهدف إلى حماية أصول المؤسسة، وضمان دقة المعلومات المالية، وتحقيق الأهداف التنظيمية بفعالية وكفاءة، مع الالتزام بالقوانين والسياسات المعمول بها.

أهمية أنظمة الرقابة الداخلية

تكمن أهمية نظام الرقابة الداخلية في كونه أحد الأدوات الأساسية التي تعتمد عليها الإدارة العليا لضمان سير الأعمال وفق الأهداف المحددة بفعالية وفي الإطار الزمني المطلوب، مما يسهم في حماية مصالح المساهمين وضمان نزاهة العمليات المالية. ويُعد هذا النظام ركيزةً لحماية المعلومات المالية من التلاعب، كما يُساعد في الكشف المبكر عن الأخطاء أو الانحرافات في أداء المؤسسة، أو حتى منع حدوثها أساساً، سواءً تعلّق الأمر بسوء استخدام الأصول أو مخالفة السياسات المُقرّرة ويبرز دور الرقابة الداخلية للإدارة العليا من خلال تركيزها على تحقيق أهداف رئيسة منها تعزيز مصداقية القوائم المالية وضمان عدالتها عبر مراقبة تنفيذ السياسات المالية بدقة وحماية أصول المؤسسة من التلاعب أو الاستخدام غير المناسب مع تحليل نقاط القوة

لتعزيزها ونقاط الضعف لمعالجتها وأيضاً تحسين الكفاءة التشغيلية عبر توجيه الموارد بشكل أمثل لتحقيق النتائج المرجوة (الرحامنة، 2023).

أبعاد أنظمة الرقابة الداخلية :

تُعد أنظمة الرقابة الداخلية من المكونات الأساسية للإدارة المصرفية الرشيدة، نظراً لدورها في حماية أصول المصرف، والحد من المخاطر، وضمان موثوقية المعلومات المالية والإدارية، وتعزيز الالتزام بالقوانين واللوائح والتعليمات، ويُعد إطار لجنة المنظمات الراعية للجنة Treadway (COSO) من أكثر الأطر استخداماً في تحديد مكونات الرقابة الداخلية، حيث يتكون النظام وفقاً له من البيئة الرقابية، وتقييم المخاطر، والأنشطة الرقابية، والمعلومات والاتصالات، وأنشطة المتابعة، وفي ضوء طبيعة الدراسة الحالية، يتركز تناول أنظمة الرقابة الداخلية في أربعة أبعاد رئيسية، هي (Elsallabi et al., 2022؛ COSO, 2013؛ COSO، 2011، Alfaitori & Albadri ؛ رحيل ، 2020؛ محمد وآخرون، 2025):

أولاً- البيئة الرقابية:

تمثل البيئة الرقابية الأساس الذي تقوم عليه بقية مكونات نظام الرقابة الداخلية، إذ تعكس توجهات مجلس الإدارة والإدارة العليا تجاه الرقابة والالتزام والنزاهة، كما تشمل الهيكل التنظيمي، وتحديد الصلاحيات والمسؤوليات، وسياسات الموارد البشرية، والكفاءة المهنية، والقيم الأخلاقية، وتكتسب البيئة الرقابية أهمية خاصة في المصارف بسبب ارتفاع مستوى المخاطر المرتبطة بالعمليات المصرفية، إذ إن قوة الرقابة تبدأ من (النبرة من القمة) ومدى التزام الإدارة العليا بمبادئ الرقابة وإدارة المخاطر. وقد أكدت الأدبيات المصرفية أن وجود بيئة رقابية قوية يمثل عنصراً جوهرياً في نظام الحوكمة وإدارة المخاطر في المصارف.

ثانياً- تقييم المخاطر:

يقصد بتقييم المخاطر العملية التي يتم من خلالها تحديد المخاطر التي قد تعيق المصرف عن تحقيق أهدافه، وتحليل احتمالية حدوثها وآثارها، وتحديد الاستجابات الملائمة لها. ويكتسب هذا البعد أهمية متزايدة في البيئة المصرفية نتيجة تنوع المخاطر، مثل مخاطر الائتمان والسيولة والتشغيل والامتثال والمخاطر التكنولوجية، ويتطلب نظام الرقابة الفعال قيام المصرف بصورة مستمرة بتحديد المخاطر وتقييمها وربطها بمستوى المخاطر المقبول، بما يسمح بتصميم إجراءات رقابية مناسبة للحد منها، وتؤكد الممارسات الرقابية المصرفية أن تقييم المخاطر ينبغي أن يكون جزءاً متكاملًا من عملية إدارة المخاطر، وأن يستند إلى سياسات وإجراءات واضحة ومعلومات ملائمة.

ثالثاً- الأنشطة الرقابية:

تتمثل الأنشطة الرقابية في السياسات والإجراءات التي تضعها الإدارة وتنفذها للتأكد من التعامل مع المخاطر بصورة مناسبة وتحقيق أهداف الرقابة. وتشمل هذه الأنشطة، في البيئة المصرفية، الفصل بين الواجبات، والموافقات والتفويضات، والمراجعات، والرقابة على العمليات والمعاملات، وضبط الوصول إلى الأصول والأنظمة والمعلومات. وتكتسب هذه الأنشطة أهميتها من كونها تحول نتائج تقييم المخاطر إلى إجراءات عملية قابلة للتنفيذ، بحيث تعمل على الوقاية من الأخطاء والمخالفات أو اكتشافها وتصحيحها في الوقت المناسب. وتؤكد الأدبيات المصرفية أن تصميم الأنشطة الرقابية ينبغي أن يتناسب مع طبيعة المخاطر ومستوى المخاطر المقبول لدى المصرف.

رابعاً- المعلومات والاتصالات:

يمثل هذا البعد عنصراً أساسياً في قدرة المصرف على تشغيل نظام الرقابة الداخلية بكفاءة، إذ يتطلب توفير معلومات ملائمة وموثوقة ودقيقة وفي الوقت المناسب، وإيصالها إلى المستويات الإدارية والأطراف المعنية التي تحتاج إليها لاتخاذ القرارات وتنفيذ مسؤولياتها الرقابية، ولا تقتصر الاتصالات على الجانب الداخلي، بل تمتد إلى التواصل مع الجهات الرقابية والأطراف الخارجية ذات العلاقة، وفي القطاع المصرفي تزداد أهمية هذا البعد بسبب الاعتماد الكبير على نظم المعلومات والتقنيات الرقمية في تنفيذ العمليات وإنتاج التقارير واتخاذ القرارات، وقد أكدت الأدبيات أن المعلومات والاتصالات الفعالة ضرورية لتمكين العاملين من فهم مسؤولياتهم الرقابية وضمان تدفق المعلومات ذات الصلة عبر المستويات التنظيمية المختلفة.

وبناءً على ما سبق، يتضح أن أبعاد أنظمة الرقابة الداخلية تعمل بصورة مترابطة وليست منفصلة؛ فالبيئة الرقابية توفر الأساس التنظيمي والأخلاقي للنظام، بينما يسهم تقييم المخاطر في تحديد مصادر التهديد، وترجم الأنشطة الرقابية الاستجابات للمخاطر إلى إجراءات عملية، في حين توفر المعلومات والاتصالات البيانات اللازمة لتنفيذ الرقابة واتخاذ القرارات في الوقت المناسب؛ ومن ثم، فإن فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية في المصارف التجارية تعتمد بدرجة كبيرة على تكامل هذه الأبعاد وتفاعلها في إطار موحد للرقابة وإدارة المخاطر، وتدعم الدراسات التطبيقية في البيئة الليبية أهمية أنظمة الرقابة الداخلية في مواجهة المخاطر المصرفية؛ فقد خلص رحيل (2020) إلى وجود دور لأنظمة الرقابة الداخلية في الحد من مخاطر وسائل الدفع الإلكتروني في المصارف التجارية الليبية، كما توصلت دراسة حديثة أجريت على المصارف التجارية الليبية في بنغازي إلى وجود تأثير معنوي لتطبيق معايير التدقيق الداخلي في فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية.

8. الدراسة الميدانية

مجتمع الدراسة

يتكوّن مجتمع الدراسة من المديرين ونواب المديرين ورؤساء الأقسام العاملين في الإدارات ذات الصلة بموضوع الدراسة، وهي: إدارة المخاطر، وإدارة الامتثال، وإدارة المحاسبة، وإدارة المراجعة الداخلية، بالمصارف التجارية الليبية التي تقع إداراتها العامة في المنطقة الشرقية من ليبيا، والمتمثلة في خمسة مصارف، هي: مصرف الوحدة، والمصرف التجاري الوطني، ومصرف المتوسط، ومصرف التجارة والتنمية، ومصرف الاتحاد الوطني. وقد بلغ إجمالي عدد أفراد مجتمع الدراسة (149) عنصر، وفقاً للبيانات الواردة من إدارات الموارد البشرية بالمصارف محل الدراسة. ونظراً لصغر حجم مجتمع الدراسة وإمكانية الوصول إلى جميع مفرداته، فقد اعتمدت الدراسة أسلوب الحصر الشامل، بحيث تم استهداف جميع أفراد مجتمع الدراسة. يتكون مجتمع الدراسة من المصارف التجارية الليبية الواقعة إدارتها العامة في المنطقة الشرقية من ليبيا، والمتمثلة في خمسة مصارف وهي: (مصرف الوحدة، مصرف التجاري الوطني، مصرف المتوسط، مصرف التجارة والتنمية، مصرف الاتحاد الوطني)، حيث تم استهداف المديرين ونائبي المديرين ورؤساء الأقسام في الإدارات التالية (إدارة المخاطر، إدارة الامتثال، إدارة المحاسبة، إدارة المراجعة الداخلية)، والبالغ عددهم 149 مديراً حسب إفادة إدارة الموارد البشرية بالمصارف قيد الدراسة.

أسلوب جمع وتحليل البيانات

اعتمدت الدراسة على أداة الاستبيان في عملية جمع البيانات، وتم تصميم الاستبيان بناءً على أهداف، وتساؤلات الدراسة، ومتغيراتها، والإطار النظري، ونتائج بعض الدراسات السابقة، والاستبيانات التي تم إعدادها في هذا المجال، حيث تعتبر أداة الاستبيان مناسبة لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها حيث تم توزيع 149 استبانة تم استرداد 132 ، بينما كان الصالح منها للتحليل فقط 124، واعتمدت الدراسة على مقياس لكرت الخماسي المكون من (5) درجات (أفوق بشدة، أوافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة) ويقابلها الدرجات (5-4-3-2-1) على الترتيب، حيث تم تقسيم أداة الدراسة إلى قسمين رئيسيين: القسم الأول يتناول المتغيرات الشخصية والوظيفية لمجتمع الدراسة من حيث التخصص، الخبرة، الوظيفة، المستوى التعليمي، وأخيراً الإدارة التابع لها المبحوث.

أما القسم الثاني فيتناول أبعاد متغير الدراسة الرئيسية مقسماً إلى أربعة محاور هي:

- البيئة الرقابية.
- تقييم المخاطر.
- الأنشطة الرقابية.
- المعلومات والاتصالات.

كما تم تحليل البيانات بالاستعانة بعدد من أدوات التحليل الإحصائية الوصفية، وتشمل هذه الأدوات: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وتحليل الانحدار وغيرها، وذلك بالاستعانة ببرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

تصنيف المقياس

يبين الجدول (1) آلية تصنيف نتائج المقياس المستخدم في الدراسة، حيث تم الاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي لتقدير آراء المستجيبين حول فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية في تطوير الأداء المالي للمصارف. ويتضح أن القيم المرجحة تتراوح بين (1-5)، بحيث يعكس الوزن (1) مستوى اتفاق منخفض جداً (لا أوافق بشدة)، في حين يعكس الوزن (5) مستوى اتفاق مرتفع جداً (أوافق بشدة). ووفقاً لهذا التصنيف، فإن المتوسط المرجح الذي يقل عن (1.50) يدل على مستوى منخفض جداً، في حين أن المتوسط الذي يزيد عن (4.14) يشير إلى مستوى مرتفع جداً، هذا التصنيف يسهم في تسهيل تفسير نتائج الدراسة الميدانية وتحديد اتجاهات إجابات أفراد المجتمع بدقة ووضوح.

جدول (1) تصنيف مقياس الدراسة

الوصف	الوزن	المقياس	المتغيرات	الوسط المرجح
منخفضة جداً	1	لا أوافق بشدة	فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية في تطوير الأداء المالي للمصارف	≤ 1.50
منخفضة	2	لا أوافق		1.51 - 2.38
متوسطة	3	محايد		2.39 - 3.25
مرتفعة	4	أوافق		3.26 - 4.13
مرتفعة جداً	5	أوافق بشدة		4.14+

اختبار الثبات (معامل ألفا كرونباخ)

تشير نتائج جدول (2) الخاص باختبار الصدق والثبات لأداة الدراسة إلى أن الأداة تتمتع بدرجة عالية جداً من الموثوقية والصدق، حيث بلغت قيمة الثبات الكلي (0.959) وهي قيمة مرتفعة وتدل على اتساق داخلي قوي بين فقرات الاستبانة، كما بلغت قيمة الصدق الذاتي (0.979) وهو ما يعكس ملاءمة الأداة لقياس ما وضعت من أجله. أما على مستوى الأبعاد، فقد جاءت جميع قيم معاملات الثبات مرتفعة، إذ تراوحت بين (0.860 – 0.926)، مما يشير إلى أن جميع الأبعاد الفرعية لمقياس الدراسة (البيئة الرقابية، تقييم المخاطر، الأنشطة الرقابية، المعلومات والاتصالات) تتسم بدرجة عالية من الاتساق والاعتمادية. وبالمثل، جاءت قيم الصدق الذاتي لكل بعد مرتفعة جداً وتجاوزت (0.927)، الأمر الذي يعكس دقة الأداة وقدرتها على تمثيل المفاهيم النظرية بشكل صحيح. وبناءً على ذلك، يمكن القول إن الأداة صالحة وموثوقة للاستخدام في الدراسة الميدانية.

جدول (2) اختبار الصدق والثبات لأداة الدراسة

المتغير والأبعاد	عدد الفقرات	قيمة الثبات	الصدق الذاتي
الثبات الكلي لأداة الدراسة	22	.959	.979
البيئة الرقابية	7	.926	.962
تقييم المخاطر	5	.860	.927
الأنشطة الرقابية	5	.888	.942
المعلومات والاتصالات	5	.874	.934

المتغيرات الشخصية والوظيفية لأفراد مجتمع الدراسة

يتم في هذا الجزء عرض وتفصيل البيانات الشخصية والوظيفية لأفراد مجتمع الدراسة، والتي تعتبر مهمة لفهم خلفية أفراد المجتمع ومستوى إدراكهم لأسئلة الدراسة.

يبين الجدول (3) توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب جهة العمل، والذين ينتمون لخمس مصارف مختلفة داخل المنطقة الشرقية، حيث أن أعداد المجتمع متقاربة من مصرف آخر فقد تراوحت ما بين (24-27).

جدول (3) توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب جهة العمل

اسم المصرف	التكرار	النسبة المئوية
مصرف الاتحاد الوطني	24	19.4
مصرف المتوسط	24	19.4
مصرف الوحدة	27	21.8
مصرف التجارة والتنمية	24	19.4
المصرف التجاري الوطني	25	20
المجموع	124	100

يبين الجدول (4) توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب المستوى التعليمي، حيث يتضح أن الغالبية العظمى من أفراد المجتمع يحملون مؤهل البكالوريوس أو ما يعادله بنسبة بلغت (80.6%) بعدد (100) فرد، بينما بلغت نسبة الحاصلين على درجة الماجستير (14.5%) بعدد (18) فرداً، في حين أن نسبة الأقل تمثيلاً كانت للحاصلين على الثانوية أو ما يعادلها إذ بلغت (4.8%) بعدد (6) أفراد فقط. ويُستدل من ذلك على أن معظم أفراد المجتمع يتمتعون بمستوى تعليمي عالٍ، الأمر الذي يعكس قدرة المجتمع على فهم محاور الاستبانة والتفاعل مع موضوع الدراسة بقدر من الوعي والمعرفة.

جدول (4) توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب المستوى التعليمي

النسبة المئوية	التكرار	المستوى التعليمي
4.8	6	ثانوية أو ما يعادلها
80.6	100	بكالوريوس أو ما يعادلها
14.5	18	ماجستير
100	124	المجموع

يوضح الجدول (5) توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب التخصص الأكاديمي، حيث تبين أن أغلب المشاركين ينتمون إلى تخصص المحاسبة بنسبة (42.7%)، تليها الإدارة (23.4%)، ثم التمويل والمصارف (18.5%)، في حين جاءت تخصصات الاقتصاد وأخرى بنسب (9.7%) و(5.6%) على التوالي.

يشير هذا التوزيع إلى أن الغالبية العظمى من أفراد المجتمع لديهم خلفية قوية في المجالات المالية والمحاسبية، وهو ما يعزز قدرة المشاركين على تقييم عناصر الرقابة الداخلية المختلفة وربطها بالأداء المالي للمصارف التجارية الليبية، كما أن تمثيل التخصصات المتنوعة يضمن شمولية الرأي المهني ويعطي مؤشرات دقيقة حول فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية من منظور مختلف الوظائف المالية والإدارية داخل المصارف.

جدول (5) توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب التخصص

النسبة المئوية	التكرار	التخصص
18.5	23	تمويل ومصارف
42.7	53	محاسبة
9.7	12	اقتصاد
23.4	29	إدارة
5.6	7	أخرى
100	124	المجموع

يوضح جدول (6) توزيع أفراد مجتمع الدراسة وفق سنوات الخدمة العملية. يتبين أن غالبية المشاركين لديهم خدمة عملية متوسطة إلى طويلة، حيث بلغت نسبة من لديهم خدمة أقل من 5 سنوات (31.5%)، بينما تراوحت نسبة المشاركين الذين لديهم خدمة 10-5 سنوات حوالي (32.3%)، وبلغت نسبة المشاركين ذوي الخدمة 10 سنوات فأكثر (36.3%).

يشير هذا التوزيع إلى توازن نسبي بين الخدمة العملية المختلفة، مما يتيح للباحث الاستفادة من آراء متنوعة تجمع بين الحداثة والمعرفة الحديثة في مجال الرقابة الداخلية والخبرة الطويلة في الممارسة العملية داخل المصارف التجارية الليبية، كما أن ارتفاع نسبة ذوي الخدمة الممتدة لأكثر من 10 سنوات يضمن وجود فهم عميق للعمليات والأنظمة

الرقابية، وهو أمر مهم لمعرفة فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية.

جدول (6) توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب سنوات الخدمة

النسبة المئوية	التكرار	سنوات الخدمة في العمل
31.5	39	أقل من 5 سنوات
32.3	40	5 - 10 سنوات
36.3	45	10 سنوات فأكثر
100	124	المجموع

يوضح جدول (8.3) توزيع أفراد مجتمع الدراسة وفق مسمياتهم الوظيفية داخل المصارف التجارية الليبية، حيث تبين أن غالبية المشاركين هم من الموظفين بنسبة (55.6%)، يليهم رؤساء الأقسام بنسبة (28.2%)، في حين مثل المديرون ومساعدو رئيس القسم ونواب المدير نسباً أقل تراوحت بين (4.8% – 6.5%).

يشير هذا التوزيع إلى أن المجتمع تضم مختلف المستويات الإدارية والوظيفية، مما يوفر منظوراً متكاملًا حول فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية من وجهات نظر متعددة. كما أن ارتفاع نسبة الموظفين العاديين ورؤساء الأقسام يعكس إمكانية الحصول على بيانات دقيقة حول التطبيق العملي للرقابة الداخلية وتأثيرها على الأداء المالي، بينما تضمن مشاركة الإدارات العليا الاطلاع على الاستراتيجيات والسياسات المتبعة في المصارف.

جدول (7) توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب المسمى الوظيفي

النسبة المئوية	التكرار	الوظيفة
4.8	6	مدير
6.5	8	نائب مدير
28.2	35	رئيس قسم
55.6	69	موظف
4.8	6	مساعد رئيس قسم
100	124	المجموع

وضح جدول (8) توزيع أفراد مجتمع الدراسة وفق الإدارات التي ينتمون إليها في المصارف التجارية الليبية؛ يتبين أن أكبر نسبة من المشاركين تنتمي إلى إدارة المحاسبة بنسبة (37.1%)، تليها إدارة المراجعة الداخلية (23.4%)، ثم إدارة المخاطر (20.2%)، وأخيراً إدارة الامتثال بنسبة (19.4%).

يشير هذا التوزيع إلى تمثيل متوازن للإدارات الرئيسية المسؤولة عن الرقابة الداخلية والرقابة المالية، مما يتيح للباحث الحصول على تقييم شامل لفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية من خلال وجهات نظر مختلفة، كما يعكس ارتفاع نسبة المشاركين من إدارة المحاسبة مدى صلة المجتمع بالأنشطة المالية المباشرة، بينما يضمن وجود ممثلين من إدارات

المراجعة الداخلية والمخاطر والامتثال الاطلاع على جوانب الرقابة والسياسات الإجرائية، مما يعزز موثوقية النتائج المتعلقة بتطوير الأداء المالي في المصارف التجارية الليبية.

جدول (8) توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب الوظيفة الحالية

النسبة المئوية	التكرار	الإدارة التابع لها
23.4	29	إدارة المراجعة الداخلية
20.2	25	إدارة المخاطر
19.4	24	إدارة الامتثال
37.1	46	إدارة المحاسبة
100	124	المجموع

بيانات الدراسة

المحور الأول: البيئة الرقابية

يوضح جدول (9) نتائج قياس مستوى البيئة الرقابية في المصارف التجارية الليبية من خلال استبانة شمل سبع عبارات تمثل جوانب مختلفة للبيئة الرقابية. ويلاحظ أن جميع العبارات حصلت على متوسطات مرتفعة تراوحت بين (3.78) و(3.98)، مع انخفاض نسبي في الانحراف المعياري (بين (0.755) و(0.851))، مما يشير إلى اتساق آراء أفراد المجتمع.

ويبلغ المتوسط العام للبعد (3.89)، مما يعكس درجة عالية من فاعلية البيئة الرقابية، من حيث التفاصيل، كانت أعلى عبارة تقييما هي العبارة الخامسة والعبارة السابعة حول دور البيئة الرقابية في تعزيز نزاهة العمليات وتقديم توصيات عملية لتحسين الأداء المالي، حيث حصلت على متوسط (3.98) ونسبة أهمية نسبية (79.6%)، في حين كانت أقل عبارة تقييما هي العبارة الثالثة المتعلقة بصلاحيات البيئة الرقابية لاتخاذ قرارات فاعلة لضمان سير العمليات، حيث حصلت على متوسط (3.78) ونسبة أهمية نسبية (75.6%)، ما يشير إلى وجود مجال لتعزيز هذا الجانب.

جدول (9) قياس مستوى البيئة الرقابية

العبارات	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		لا أوافق بشدة		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك			
1	16.1	20	55.6	69	22.6	28	3.2	4	2.4	3	3.80	.836	76
2	12.9	16	62.9	78	19.4	24	3.2	4	1.6	2	3.82	.755	76.4
3	16.1	20	54.8	68	22.6	28	4.0	5	2.4	3	3.78	.851	75.6
4	21.0	26	57.3	71	16.1	20	3.2	4	2.4	3	3.91	.846	78.2
5	26.6	33	50.8	63	18.5	23	2.4	3	1.6	2	3.98	.836	79.6
6	20.2	25	58.1	72	17.7	22	2.4	3	1.6	2	3.93	.788	78.6
7	25.8	32	51.6	64	19.4	24	.8	1	2.4	3	3.98	.841	79.6
المتوسط الحسابي للاتجاه العام للبعد =											3.89	.68451	

المحور الثاني: تقييم المخاطر

يوضح جدول (10) نتائج قياس مستوى تقييم المخاطر في المصارف التجارية الليبية من خلال استبانة شمل خمس عبارات تمثل مختلف جوانب عمل لجنة المخاطر. ويلاحظ أن جميع العبارات حصلت على متوسطات مرتفعة تراوحت بين (3.69) و(3.85)، مع انخفاض نسبي في الانحراف المعياري (بين (0.755) و(0.912))، مما يشير إلى اتساق آراء أفراد المجتمع.

ويبلغ المتوسط العام للبعد (3.77)، بأهمية نسبية تبلغ حوالي (75.4%)، مما يعكس درجة جيدة من فاعلية تقييم المخاطر في المصارف المشاركة بالدراسة. من حيث التفاصيل، كانت أعلى عبارة تقييماً هي العبارة الثالثة ("تصنف اللجنة المخاطر بناءً على مدى تأثيرها على عمل المصرف لتحديد أولويات المعالجة، مما يرفع الأداء المالي") حيث حصلت على متوسط (3.85) ونسبة أهمية نسبية (77%)، مما يشير إلى تقدير المشاركين لدقة اللجنة في تحديد أولويات المخاطر. في المقابل، كانت أقل عبارة تقييماً هي العبارة الخامسة ("عند تقييم المخاطر، تختار اللجنة الحلول التي تحقق أفضل نتائج بأقل تكلفة ممكنة، مما يساهم في تحسين الأداء المالي") حيث حصلت على متوسط (3.69) ونسبة أهمية نسبية (73.8%)، مما يوضح أن هناك فرصة لتعزيز فاعلية اختيار الحلول الأمثل عند معالجة المخاطر.

جدول (10) قياس مستوى تقييم المخاطر

العبارات	أوافق بشدة		لا أوافق		محايد		أوافق		أوافق بشدة		الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			
1	23	18.5	57	46.0	38	30.6	5	4.0	1	.8	3.77	.825	75.4
2	18	14.5	73	58.9	27	21.8	5	4.0	1	.8	3.82	.755	76.4
3	23	18.5	65	52.4	32	25.8	2	1.6	2	1.6	3.85	.797	77
4	18	14.5	66	53.2	32	25.8	5	4.0	3	2.4	3.73	.847	74.6
5	22	17.7	54	43.5	40	32.3	4	3.2	4	3.2	3.69	.912	73.8
المتوسط الحسابي للاتجاه العام للبعد =											3.77	.66355	

المحور الثالث: الأنشطة الرقابية

يوضح جدول (11) نتائج قياس مستوى الأنشطة الرقابية في المصارف التجارية الليبية من خلال استبانة شمل خمس عبارات تمثل مختلف جوانب الأنشطة الرقابية. ويلاحظ أن جميع العبارات حصلت على متوسطات مرتفعة تراوحت بين (3.73) و(3.95)، مع انخفاض نسبي في الانحراف المعياري (بين (0.703) و(0.787))، مما يشير إلى اتساق آراء أفراد المجتمع حول هذا البعد.

ويبلغ المتوسط العام للبعد (3.84) مع انحراف معياري (0.61808)، مما يعكس درجة عالية من فاعلية الأنشطة الرقابية في المصارف المشاركة بالدراسة، من حيث التفاصيل، كانت أعلى عبارة تقييماً هي العبارة الرابعة ("تسهّل الأنشطة الرقابية وصول الإدارة إلى المعلومات مما يساهم في تحسين الأداء المالي") حيث حصلت على متوسط (3.95)

وانحراف معياري (0.708)، مما يشير إلى إدراك المشاركين لأهمية الأنشطة الرقابية في تعزيز الشفافية وتوفير المعلومات اللازمة للإدارة. في المقابل، كانت أقل عبارة تقييماً هي العبارة الأولى ("يتخذ المصرف إجراءات استباقية مُنظمة لإدارة المخاطر التي تعوق أهدافه الاستراتيجية، مع متابعة دورية لفاعليتها مما يحسن الأداء المالي") حيث حصلت على متوسط (3.73) وانحراف معياري (0.777)، مما يشير إلى وجود مجال لتعزيز تنفيذ الأنشطة الاستباقية لمواجهة المخاطر.

جدول (11) قياس مستوى الأنشطة الرقابية

العبارات	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		لا أوافق بشدة		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
1	16	12.9	67	54.0	34	27.4	6	4.8	1	.8	3.73	.777	74.6
2	12	9.7	76	61.3	31	25.0	4	3.2	1	.8	3.76	.703	75.2
3	23	18.5	74	59.7	21	16.9	6	4.8	0	0	3.92	.739	78.4
4	22	17.7	79	63.7	19	15.3	3	2.4	1	.8	3.95	.708	79
5	20	16.1	69	55.6	30	24.2	3	2.4	2	1.6	3.82	.787	76.4
المتوسط الحسابي للاتجاه العام للبعد =											3.84	.61808	

المحور الرابع: المعلومات والاتصالات

يوضح جدول (12) نتائج قياس مستوى المعلومات والاتصالات في المصارف التجارية الليبية من خلال استبانة شمل خمس عبارات تمثل مختلف جوانب نظم المعلومات والاتصالات المرتبطة بالرقابة الداخلية. ويلاحظ أن جميع العبارات حصلت على متوسطات مرتفعة تراوحت بين (3.66) و(3.87)، مع انخفاض نسبي في الانحراف المعياري بين (0.721) و(0.880)، مما يشير إلى اتساق آراء أفراد المجتمع حول هذا البعد.

ويبلغ المتوسط العام للبعد (3.81) مع انحراف معياري (0.66279)، مما يعكس درجة عالية من فاعلية نظم المعلومات والاتصالات في المصارف المشاركة بالدراسة. من حيث التفاصيل، كانت أعلى عبارة تقييماً هي العبارة الثانية ("يوفر المصرف نظاماً متكاملًا للمعلومات والاتصالات يتناسب مع احتياجات العمل بكفاءة ويساهم مباشرة في تحسين الأداء المالي") حيث حصلت على متوسط (3.87) وانحراف معياري (0.721)، مما يشير إلى إدراك المشاركين لأهمية توافر نظم معلومات متكاملة تدعم عمليات الرقابة الداخلية. في المقابل، كانت أقل عبارة تقييماً هي العبارة الرابعة ("تبادل المعلومات المخزنة بين أقسام المصرف بما يلبي متطلبات العمل بشكل فعال يدعم من قرارات تحسين الأداء المالي") حيث حصلت على متوسط (3.66) وانحراف معياري (0.835)، مما يوضح وجود مجال لتعزيز تبادل المعلومات بين الأقسام لضمان دعم أفضل للقرارات المالية والإدارية.

جدول (12) قياس مستوى المعلومات والاتصالات

العبارات	أوافق بشدة		أوافق		محايد		أوافق		أوافق بشدة		الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	
	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك			
1	23	18.5	67	54.0	28	22.6	5	4.0	1	.8	3.85	.793	77
2	17	13.7	80	64.5	23	18.5	2	1.6	2	1.6	3.87	.721	77.4
3	23	18.5	68	54.8	26	21.0	5	4.0	2	1.6	3.85	.827	77
4	13	10.5	69	55.6	32	25.8	7	5.6	3	2.4	3.66	.835	73.2
5	25	20.2	61	49.2	29	23.4	7	5.6	2	1.6	3.81	.880	76.2
المتوسط الحسابي للاتجاه العام للبعد =											3.81	.66279	

اختبار فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية

لا توجد فروق جوهرية لفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية بأبعادها المختلفة (البيئة الرقابية، تقييم المخاطر، الأنشطة الرقابية، المعلومات والاتصالات) المصارف التجارية الليبية.

يوضح جدول (13) نتائج اختبار الفرضية الرئيسية المتعلقة بفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية بأبعادها المختلفة في المصارف التجارية الليبية. حيث تم مقارنة المتوسط الحسابي للمتغير العام للرقابة الداخلية (3.8224) مع الوسط الفرضي للمقياس (3) باستخدام اختبار One-Sample T-Test.

وتشير النتائج إلى أن قيمة T بلغت (15.692) عند درجة حرية (123) وقيمة دلالة (0.000)، وهي أقل من مستوى المعنوية المعتمد (0.05)، مما يدل على أن هناك فروق جوهرية لفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية في المصارف التجارية الليبية مرتفعة وبشكل دال إحصائي، وبالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود فروق جوهرية لفاعلية لأنظمة الرقابة الداخلية بأبعادها المختلفة (البيئة الرقابية، تقييم المخاطر، الأنشطة الرقابية، المعلومات والاتصالات) في المصارف التجارية الليبية.

وتعكس هذه النتائج ارتفاع مستوى تطبيق جميع أبعاد أنظمة الرقابة الداخلية، والمتمثلة في البيئة الرقابية، وتقييم المخاطر، والأنشطة الرقابية، والمعلومات والاتصالات، بما يؤكد أهمية تكامل هذه الأبعاد في بناء نظام رقابي فعال يساهم في تحسين الكفاءة التشغيلية وتعزيز الأداء المؤسسي للمصارف.

جدول (13) دلالة اختبار One-Sample T-Test لفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية للمصارف

متغير الدراسة	القيم	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	درجة الحرية	قيمة الدلالة	النتيجة
فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية بشكل عام	124	3.8224	.58356	15.692	123	.000	مرتفعة
الوسط الفرضي للمقياس = 3 / مستوى المعنوية 0.05							

الفرضية الفرعية الأولى

لا توجد فروق جوهرية لفاعلية البيئة الرقابية في تطوير الأداء المالي في المصارف التجارية الليبية. يوضح جدول (14) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى المتعلقة بفاعلية البيئة الرقابية في المصارف التجارية الليبية. حيث تم مقارنة المتوسط الحسابي للبعد (3.8859) مع الوسط الفرضي للمقياس (3) باستخدام اختبار One-Sample T-Test.

وتشير النتائج إلى أن قيمة T بلغت (14.412) عند درجة حرية (123) وقيمة دلالة (0.000)، وهي أقل من مستوى المعنوية المعتمد (0.05)، مما يدل على أن هناك فروق لفاعلية البيئة الرقابية في المصارف التجارية الليبية وبدرجة مرتفعة وبشكل دال إحصائي، وبالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود فروق جوهرية لفاعلية البيئة الرقابية في المصارف التجارية الليبية محل الدراسة.

وتعكس هذه النتائج أن تطبيق بيئة رقابية فعّالة يمثل أحد العوامل المهمة في دعم وتحسين أداء المصارف التجارية الليبية، بما يؤكد أهمية تعزيز السياسات والإجراءات التي تكفل وجود بيئة رقابية داعمة وشفافة، وتسهم في رفع كفاءة العمليات وتحسين الأداء المؤسسي للمصارف.

جدول (14) دلالة اختبار One-Sample T-Test لفاعلية البيئة الرقابية

البعد	القيم	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	درجة الحرية	قيمة الدلالة	النتيجة
البيئة الرقابية	124	3.8859	.68451	14.412	123	.000	فعال
الوسط الفرضي للمقياس = 3 / مستوى المعنوية 0.05							

الفرضية الفرعية الثانية

لا توجد فروق جوهرية لفاعلية تقييم المخاطر في المصارف التجارية الليبية. يوضح جدول (15) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية المتعلقة بفاعلية تقييم المخاطر في المصارف التجارية الليبية. حيث تم مقارنة المتوسط الحسابي للبعد (3.7742) مع الوسط الفرضي للمقياس (3) باستخدام اختبار One-Sample T-Test.

وتشير النتائج إلى أن قيمة T بلغت (12.992) عند درجة حرية (123) وقيمة دلالة (0.000)، وهي أقل من مستوى المعنوية المعتمد (0.05)، مما يدل على أن هناك فروق جوهرية لفاعلية تقييم المخاطر في المصارف التجارية الليبية وبدرجة مرتفعة، وبالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على

عدم وجود فاعلية لتقييم المخاطر في المصارف التجارية الليبية.

وتعكس هذه النتائج أن تطبيق أساليب فعالة لتقييم المخاطر يمثل عنصراً مهماً في دعم وتحسين أداء المصارف التجارية الليبية، بما يؤكد أهمية اعتماد منهجية واضحة لتحديد المخاطر وتصنيفها وتقييمها ومعالجتها، بما يسهم في الحد من أثارها المحتملة، وتعزيز كفاءة العمليات وتحسين الأداء المؤسسي للمصارف.

جدول (15) دلالة اختبار One-Sample T-Test فاعلية تقييم المخاطر

البعد	القيم	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	درجة الحرية	قيمة الدلالة	النتيجة
تقييم المخاطر	124	3.7742	.66355	12.992	123	.000	فعال
الوسط الفرضي للمقياس = 3 / مستوى المعنوية 0.05							

4.10.3 الفرضية الفرعية الثالثة

لا توجد فروق جوهرية لفاعلية الأنشطة الرقابية في المصارف التجارية الليبية.

يوضح جدول (16) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة المتعلقة بـ فاعلية الأنشطة الرقابية في المصارف التجارية الليبية. حيث تم مقارنة المتوسط الحسابي للبعد (3.8371) مع الوسط الفرضي للمقياس (3) باستخدام اختبار One-Sample T-Test.

وتشير النتائج إلى أن قيمة T بلغت (15.081) عند درجة حرية (123) وقيمة دلالة (0.000)، وهي أقل من مستوى المعنوية المعتمد (0.05)، مما يدل على أن الأنشطة الرقابية في المصارف التجارية الليبية تتمتع بفاعلية مرتفعة وبشكل دال إحصائي، وبالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود فروق فاعلية للأنشطة الرقابية في المصارف التجارية الليبية.

وتعكس هذه النتائج أن تطبيق الأنشطة الرقابية بفعالية يسهم بشكل ملموس في تحسين أداء للمصارف التجارية الليبية، ويؤكد أهمية تنفيذ الخطط الرقابية وفق سياسات منظمة لضمان كشف الثغرات، وتحسين عمليات المراجعة الداخلية.

جدول (16) دلالة اختبار One-Sample T-Test لفاعلية الأنشطة الرقابية

البعد	القيم	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	درجة الحرية	قيمة الدلالة	النتيجة
الأنشطة الرقابية	124	3.8371	.61808	15.081	123	.000	فعال
الوسط الفرضي للمقياس = 3 / مستوى المعنوية 0.05							

الفرضية الفرعية الرابعة

لا توجد فروق جوهرية لفاعلية المعلومات والاتصالات في المصارف التجارية الليبية.

يوضح جدول (17) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة المتعلقة بفاعلية المعلومات والاتصالات في المصارف التجارية الليبية. حيث تم مقارنة المتوسط الحسابي للبعد (3.8081) مع الوسط الفرضي للمقياس (3) باستخدام اختبار One-Sample T-Test.

وتشير النتائج إلى أن قيمة T بلغت (13.576) عند درجة حرية (123) وقيمة دلالة (0.000)، وهي أقل من مستوى المعنوية المعتمد (0.05)، مما يدل على أن المعلومات والاتصالات في المصارف التجارية الليبية تتمتع بفاعلية مرتفعة وبشكل دال إحصائي، وبالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود فروق جوهرية لفاعلية للمعلومات والاتصالات في المصارف التجارية الليبية. وتعكس هذه النتائج أن توفير نظام معلومات واتصالات فعال يسهم بشكل ملموس في تحسين أداء المصارف التجارية الليبية، ويؤكد أهمية تحديث نظم المعلومات بانتظام، وضمان دقة وموثوقية البيانات، وتسهيل تبادل المعلومات بين الأقسام لدعم القرارات المالية والإدارية.

جدول (17) دلالة اختبار One-Sample T-Test لفاعلية المعلومات والاتصالات

النتيجة	قيمة الدلالة	درجة الحرية	قيمة T	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	القيم	البعد
فعال	.000	123	13.576	.66279	3.8081	124	المعلومات والاتصالات
الوسط الفرضي للمقياس = 3 / مستوى المعنوية 0.05							

الفرضية الرئيسية الثانية

لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في أثر فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية بأبعادها المختلفة في تطوير الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية بحسب متغير الإدارة التابع لها.

يوضح جدول (18) نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثانية المتعلقة بـ وجود فروق ذات دلالة إحصائية في فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية بأبعادها المختلفة في تطوير الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية بحسب الإدارة التابع لها، باستخدام تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA).

وتشير النتائج إلى أن قيمة ANOVA بلغت (1.108) عند درجة حرية (3) وقيمة الدلالة (0.349)، وهي أكبر من مستوى المعنوية المعتمد (0.05)، مما يدل على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات الإدارات الأربع (إدارة المراجعة الداخلية، إدارة المخاطر، إدارة الامتثال، إدارة المحاسبة) في فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية.

وبالتالي، يمكن الاستنتاج أن فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية في المصارف التجارية الليبية متقاربة بين جميع الإدارات بغض النظر عن الاختلاف في طبيعة العمل أو التبعية الإدارية، مما يعكس تطبيقاً

نسبيًا متسقًا للرقابة الداخلية على مستوى جميع الأقسام ذات العلاقة بالأداء المالي.

جدول (18) الفروق في فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية بحسب متغير الإدارة التابع لها باستخدام تحليل التباين الأحادي One-Way ANOVA

الإدارة التابع لها	القيم	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ANOVA	درجة الحرية	قيمة الدلالة
إدارة المراجعة الداخلية	29	3.8688	.65540	1.108	3	.349
إدارة المخاطر	25	3.7159	.28801			
إدارة الامتثال	24	3.6970	.81609			
إدارة المحاسبة	46	3.9163	.50377			
المجموع	124	3.8224	.58356			

مناقشة النتائج

توصلت الدراسة إلى أن المتوسط العام لفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية بأبعادها الأربعة كان مرتفعًا (3.82)، وهو ما يعكس اهتمام المصارف التجارية الليبية بتطبيق سياسات وإجراءات رقابية واضحة قد تسهم في تحسين الأداء المصارف محل الدراسة؛ هذه النتيجة تتوافق مع ما أشار إليه مطوع وآخرون (2023) الذين أكدوا أن الرقابة الداخلية الفعالة تعزز من كفاءة الأداء المالي وتدعم استدامته، كما تتفق مع دراسة الرحامنة (2023) التي أظهرت أن أنظمة الرقابة الداخلية تسهم في رفع جودة التقارير المالية والشفافية. عمليًا، يُظهر ذلك أن المصارف الليبية بدأت تتبنى ثقافة رقابية أكثر نضجًا استجابة لمتطلبات الاستقرار المالي.

أظهرت النتائج أن البيئة الرقابية نالت مستوى فاعلية مرتفعة، إذ بلغ متوسطها (3.88). وهذا يعكس أهمية السياسات والإجراءات التي تعتمدها الإدارة العليا ومجالس الإدارة في ضبط العمل وتعزيز النزاهة المؤسسية. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة حماد (2024) التي أكدت أن وجود بيئة رقابية سليمة يسهم في تحسين الكفاءة التشغيلية وتقليل الانحرافات، كما انسجمت مع ما أشار إليه عز الدين (2015) من أن البيئة الرقابية تشكل الأساس لبناء نظام رقابي متكامل.

أشارت النتائج إلى أن بعد تقييم المخاطر حقق متوسطًا مرتفعًا بلغ (3.77)، من خلال تحديد المخاطر المحتملة ووضع الخطط لمعالجتها. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة الدردور (2023) التي بيّنت أن عملية التقييم الدوري للمخاطر تعزز من قدرة المؤسسات المالية على التعامل مع التحديات. ومن الناحية العملية، يؤكد ذلك أن المصارف الليبية بحاجة إلى تفعيل دور لجان المخاطر بشكل أكبر، خاصة في ظل ما تواجهه البيئة الاقتصادية المحلية من تقلبات.

أظهرت النتائج أن الأنشطة الرقابية ذات فاعلية مرتفعة بمتوسط (3.84)، وهو ما يشير إلى أنها تسهم في ضبط العمليات وكشف الانحرافات؛ هذه النتيجة تتفق مع دراسة الرحامنة (2023) التي أكدت أن فعالية الأنشطة الرقابية ترتبط بشكل وثيق بتحسين جودة الأداء المؤسسي. كما أنها تتماشى مع نتائج دراسة مطوع وآخرون (2023) التي أبرزت أهمية آليات الرقابة في رفع كفاءة العمليات. عمليًا، يمكن القول إن تعزيز استقلالية المراجعة الداخلية وتزويدها بالموارد اللازمة سيسهم في رفع مستوى هذه الفاعلية.

أوضحت النتائج أن بُعد المعلومات والاتصالات نال مستوى فاعلية مرتفعة ، حيث بلغ متوسطه (3.81). هذا يعكس أهمية دقة وموثوقية البيانات وتدفعها بين الإدارات. وتنسجم هذه النتيجة مع دراسة عز الدين (2015) التي أبرزت أن الأنظمة المعلوماتية الحديثة تمثل ركيزة أساسية في دعم الرقابة الداخلية، كما تتفق مع دراسة الدردور (2023) التي أشارت إلى أن تبادل المعلومات يعزز سرعة اتخاذ القرار وكفاءته.

أشارت النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية باختلاف الإدارة (المراجعة الداخلية، المخاطر، الامتثال، المحاسبة). هذه النتيجة تدل على أن السياسات الرقابية في المصارف التجارية الليبية تُطبق بشكل متقارب نسبياً في مختلف الإدارات، مما يعكس وجود توحيد نسبي في آليات الرقابة. وتتفق هذه النتيجة مع ما ذهب إليه حماد (2024) من أن استقرار السياسات الرقابية يسهم في توحيد الإجراءات وتحقيق العدالة التنظيمية داخل المؤسسة.

12.3 توصيات الدراسة

- يوصى بزيادة دعم مجالس الإدارة للسياسات والإجراءات الرقابية، مع التركيز على متابعة تنفيذها عملياً في الفروع، بما يحد من الانحرافات ويعزز الثقة في البيانات المالية.
- تفعيل دور لجان المخاطر بصورة أكبر، بحيث لا يقتصر عملها على التقييم النظري، وإنما يمتد لوضع خطط واقعية للتعامل مع المخاطر المحتملة مثل تقلبات سعر الصرف أو مشكلات السيولة التي تعاني منها بعض المصارف الليبية.
- تعزيز استقلالية وحدات المراجعة الداخلية ومنحها الصلاحيات الكافية لمباشرة أعمالها، مع وضع خطط رقابية استباقية تركز على كشف الأخطاء التشغيلية قبل تفاقمها.
- تحديث الأنظمة الحالية بما يضمن سرعة تدفق البيانات بين الإدارات، مع تحسين آليات تبادل المعلومات خاصة بين إدارات المراجعة والامتثال، بما يساعد في اتخاذ قرارات مالية أكثر دقة.
- يُقترح العمل على وضع دليل رقابي موحد من قبل مصرف ليبيا المركزي، بحيث يُلزم جميع المصارف التجارية باتباع معايير موحدة لأنظمة الرقابة الداخلية.
- توصي الدراسة الباحثين المقبلين بدراسة العلاقة بين أنظمة الرقابة الداخلية والتحول الرقمي في المصارف الليبية، خاصة في ظل إدخال الخدمات الإلكترونية وتقنيات (FinTech)، لما لذلك من أثر متوقع على كفاءة الأداء المالي.

المراجع

المراجع العربية:

- الرحامنة، ريان أحمد (2023)، أثر الرقابة والتدقيق الداخلي على الأداء المالي للبنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير، جامعة فيلادلفيا، قسم محاسبة، عمان.
- العامري وإيمان عبود علوان. (2025). استخدام نظام التشغيل الإلكتروني للتدقيق والرقابة الداخلية وأثرها على النظام المحاسبي. *مجلة البحوث المحاسبية*، (3)12، 217-241 .
- بن عمارة، نوال (2009)، أبعاد الرقابة الداخلية وأهميتها في مصارف المشاركة، ورقة علمية، مجلة العلوم الاقتصادية والعلوم التسيير، العدد 9، ص 147-164.
- حماد، عمر، عبد العال، أماني، سعود وسامح. (2024). تطوير أنظمة الرقابة الداخلية لمواكبة متطلبات التنمية المستدامة *Journal of Environmental Studies and Research*، (3)14، 519-550 .
- خاوي، محمد، ومحاد، عريوة (2019)، أثر فعالية نظام الرقابة الداخلية على الأداء في البنوك التجارية، ورقة علمية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 2، ص 187-202.
- رحيل، أدهم عبدالولي حسين. (2020). دور أنظمة الرقابة الداخلية في الحد من مخاطر وسائل الدفع الإلكتروني في المصارف التجارية الليبية. *المجلة العلمية لجامعة بنغازي*، (1). DOI: 10.37376/sjuob.v33i1.355. 33
- رياض حسون العقيلي، & مصطفى كاظمي نجف ابادي. (2024). استراتيجيات تحسين الأداء المالي للمصارف العراقية. *مجلة الإدارة والاقتصاد*، (146)49، 141-148 .
- فرحات، جميلة غزلان، عزوزة، أماني. (2024). دور نظم المعلومات الإدارية في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين دراسة حالة شركة تأمين المحروقات. *CASH. مجلة المنهل الاقتصادي*، (1)7، 71-90.
- فروانة، حازم وعياد، سيدي محمد (2022)، أثر فاعلية الرقابة الداخلية في تطوير الأداء المالي لبنك فلسطين، مجلة الافاق للدراسات الاقتصادية، المجلد 02، العدد 07، ص 297-322.

محمد، نجوى منصور صالح، وعثمان، كاملة محمد عبد الحميد، وحسين، أكرم مصطفى عبدالله .
(2025). أثر تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية على فعالية أنظمة الرقابة الداخلية
في المصارف التجارية الليبية: دراسة ميدانية على المصارف التجارية في مدينة
بنغازي. *Comprehensive Journal of Science*, 9(36), 1539–1556.
DOI: 10.65405/cjos.2025.769.

نوار، العربي، ياسيا، علي. (2025). *أثر رقمنة نظم المعلومات المحاسبية على الأداء
المالي* (Doctoral dissertation، جامعة ابن خلدون-تيارت).
هاني خالد الشيت. (2023). دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في دعم الأداء المالي:
النطاق السعدي. *Scientific Journal of King Faisal University*،
Humanities & Management Sciences، 24(2).

المراجع الأجنبية :

- Alfajori, T. A., & Albadri, A. M. (2011). Assess the Effectiveness of Internal Control Systems in Libyan Commercial Banks. University of Benghazi Repository
- Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission (COSO). (2013). Internal Control—Integrated Framework. COSO.
- Elsallabi, M. M., Nejad, M. Y., & Albattat, A. R. (2022). Effect of internal control practices and risk management to change the organizational climate of commercial banks in Libya. *International Journal of Intellectual Human Resource Management*, 2(1), 53–63.

الملحق (1) استبانة الدراسة

القسم الأول: البيانات الأولية:

يرجى وضع إشارة (✓) أمام الإجابة التي تتفق مع اختيارك:

1-المستوى التعليمي:

- ☐ ثانوية أو ما يعادلها ☐ بكالوريوس أو ما يعادلها
☐ ماجستير ☐ دكتوراه

2-التخصص:

- ☐ تمويل ومصارف ☐ محاسبة ☐ اقتصاد
☐ إدارة ☐ آخر يذكر.....

3-سنوات الخبرة في العمل:

- ☐ أقل من 5 سنوات ☐ من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات
☐ 10 سنوات فأكثر

4-الوظيفة:

- ☐ مدير ☐ نائب مدير ☐ رئيس قسم
☐ موظف ☐ مساعد رئيس قسم

5-الإدارة التابع لها:

- ☐ إدارة المراجعة الداخلية ☐ إدارة المخاطر
☐ إدارة الامتثال ☐ إدارة المحاسبة

القسم الثاني: بيانات الدراسة.

يرجى وضع علامة (✓) أمام الإجابة التي تتفق مع اختيارك:

المحور الأول: البيئة الرقابية

م	البيانات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	يوفر المصرف بيئة رقابية تُعزز التميز في الأداء المؤسسي، وتدعم تحقيق الأهداف بكفاءة.					
2	تساهم سياسات مجلس إدارة المصرف بشكل فعال في إنجاز المهام الموكلة بجودة عالية وضمن الإطار الزمني المحدد.					
3	تتمتع البيئة الرقابية في المصرف بصلاحيات تُمكنها من اتخاذ قرارات فاعلة لضمان سير العمليات وتجنب تدهور الأداء المالي.					

4	يتم تطبيق سياسات وإجراءات صارمة لضمان تنفيذ تعليمات الإدارة العليا بدقة والتزام.				
5	تُعد البيئة الرقابية حجر الأساس لتعزيز الرقابة الداخلية وضمان نزاهة العمليات في المصارف التجارية.				
6	تشمل أنشطة الرقابة تطبيق سياسات مُحكمة لمراقبة الأصول وحمايتها من المخاطر المحتملة.				
7	تضمن التقارير الرقابية المقدمة للإدارة توصيات عملية لتحسين الأداء المالي وتصحيح أي انحرافات في التنفيذ.				

المحور الثاني: تقييم المخاطر

م	العبــــــــــــــــارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	تحدد لجنة المخاطر طرقاً واضحة لتقييم جميع المخاطر التي قد تواجه المصرف.					
2	تركز لجنة المخاطر على تحديد المخاطر التي يمكن للمصرف التحكم فيها، ووضع خطط عملية للتعامل معها.					
3	تصنف اللجنة المخاطر بناءً على مدى تأثيرها على عمل المصرف لتحديد أولويات المعالجة.					
4	تقيم اللجنة المخاطر بشكل دوري بالتعاون مع قسم المراجعة الداخلية، للتأكد من تحديث الإجراءات الوقائية.					
5	عند تقييم المخاطر، تختار اللجنة الحلول التي تحقق أفضل نتائج بأقل تكلفة ممكنة.					

المحور الثالث: الأنشطة الرقابية

م	العبــــــــــــــــارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	يتخذ المصرف إجراءات استباقية مُنظمة لإدارة المخاطر التي تعوق أهدافه الاستراتيجية، مع متابعة دورية لفاعليتها.					
2	تسهم الأنشطة الرقابية في تطوير وتقنين إجراءات الرقابة الداخلية، بما يضمن توافقها مع المعايير المهنية.					
3	تهدف الأنشطة الرقابية إلى ضمان التزام كافة العاملين بالسياسات والتعليمات المحددة، وتحديد أي مخالفات بشكل فوري.					
4	تُسَهِّل الأنشطة الرقابية وصول الإدارة إلى المعلومات.					
5	تُنفَّذ الأنشطة الرقابية وفق خطة مُحكمة لدعم أعمال المراجعة الداخلية، وضمان فعاليتها في كشف الثغرات.					

المحور الرابع: المعلومات والاتصالات

م	العبــــــــــــــــارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا بشدة أوافق
1	الدقة والموثوقية في النظام المعلوماتي للمصرف في معالجة البيانات، يحقق كفاءة في الأداء المالي.					
2	يوفر المصرف نظاما متكاملًا للمعلومات والاتصالات يتناسب مع احتياجات العمل بكفاءة.					
3	يُقَدِّم نظام الرقابة معلومات دقيقة تسهم في تعزيز الإجراءات الرقابية الداخلية .					
4	تبادل المعلومات المخزنة بين أقسام المصرف بما يلبي متطلبات العمل بشكل فعال يدعم من قرارات المالية.					
5	يحدث المصرف نظامه المعلوماتي بانتظام لمواكبة التطورات التكنولوجية والمخاطر الأمنية.					